مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

دور القطاع الخاص في عملية التنمية بالجمهورية اليمنية خلال الفترة 2012-2021(*)

د/ عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي
أستاذ السكان والتنمية بقسم علم الاجتماع
والخدمة الاجتماعية، كلية الأدب، جامعة تعز
Aldarsalam38@gmail.com

د/ سهير علي أحمد عاطف
أستاذ الاقتصاد والتنمية المساعد
قسم علم الاجتماع، كلية الأدب، جامعة صنعاء
Satef295@gmail.com

تم المشاركة بهذا البحث في المؤتمر الاقتصادي الأول "الوضع الاقتصادي وفرص التعافي" كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز
The first Conference on Economic Situation and Recovery Opportunities (ESOR) 15-17October 2024 AD

*) تاريخ تسليم البحث 30/10/2024 تاريخ قبوله للنشر 3/5/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

دور القطاع الخاص في عملية التنمية بالجمهورية اليمنية خلال الفترة 2012-2021

د/ عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي
أستاذ السكان والتنمية بقسم علم الاجتماع
والخدمة الاجتماعية، كلية الأدب، جامعة تعز

د/ سهير علي أحمد عاطف
أستاذ الاقتصاد والتنمية المساعد
قسم علم الاجتماع، كلية الأدب، جامعة صنعاء

الملخص

تعُد اليمن من ضمن تلك الدول التي بدأت بعد فترة التسعينيات تولي القطاع الخاص اهتمامًا لا بأس به، وبرز ذلك من خلال القوانين واللوائح، وتحرير الاقتصاد بتفعيل آليات السوق، وتخلي الدولة عن جميع الأنشطة الإنتاجية، وتحرير المبادلات الخارجية، وعرف ذلك ببرامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ العمل به منذ عام (1995م)، وقد هدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص وحجم مساهمته في النشاط الاقتصادي في اليمن، والصعوبات التي تواجهه في القيام بدوره التنموي؟ من أجل الخروج برؤية مستقبلية وعدد من النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تسهم من تطوير القطاع الخاص في اليمن، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الوضع الراهن لحجم ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وكذا على الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في مجتمعنا اليمني، وذلك بالاعتماد على جمع البيانات من خلال الإحصائيات المنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء أو المنشورة من بعض الجهات الرسمية والخاصة، وقد خرج البحث بعدد من النتائج أهمها:

1- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث يمثل (68.8%) من حجم الاقتصاد الوطني عام (2021).

2- تبين أن نسبة العاملين في القطاع غير المنظم بلغت (81%) من السكان العاملين.

3- تبين اعتماد التشغيل في القطاع الخاص غير المنظم على القرابة أو العلاقات الشخصية بدرجة أكبر من الترتيبات التعاقدية مع العمال والتي تتضمن ضمانات رسمية كحقوق التقاعد والتأمينات وغيرها من حقوق العمال.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، القطاع الحكومي، القطاع غير المنظم، التنمية.

The role of the private sector in the development process in the Republic of Yemen During the period 2012-2021

Dr. Abdul Salam Ahmed Al-Dar Al-Hakimi
Professor of Population and Development
Department of Sociology and Social Service
Faculty of Arts, Taiz University

Suhair Ali Ahmed Atef
Assistant Professor of Economics and
Development, Department of Sociology
Faculty of Arts, Sana'a University

Abstract

Yemen is among the countries that began to pay significant attention to the private sector after the 1990s. This was evident in laws and regulations, the liberalization of the economy through the activation of market mechanisms, the state's relinquishment of all productive activities, and the liberalization of foreign trade. This was known as the economic reform programs, which began in 1995. This research aimed to identify the role played by the private sector, the extent of its contribution to economic activity in Yemen, and the difficulties it faces in fulfilling its developmental role. This research aims to develop a future vision and a number of findings and recommendations that will contribute to the development of the private sector in Yemen.

The descriptive analytical approach was used to diagnose the current situation of the size and contribution of the private sector to economic activity, as well as the difficulties and challenges facing the private sector in our Yemeni society, by relying on collecting data through statistics published by the Central Statistical Organization or published by some official and private bodies. The research came out with a number of results, the most important of which are:

The private sector's contribution to real GDP increased, representing 68.8% of the national economy in 2021.

The percentage of workers in the informal sector reached 81% of the working population.

Employment in the informal private sector has been shown to be more dependent on kinship or personal relationships than on contractual arrangements with workers that include formal guarantees such as retirement rights, insurance, and other workers' rights.

Keywords: private sector, public sector, informal sector, development.

مقدمة البحث:

بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام (1990م) تم دمج اقتصادي لشطري البلدين بالرغم من التمايز في النظاميين الاقتصاديين الاشتراكي والليبرالي المتبع من قبل الشطرين إلى حد ما إلا أنهما يتشابهان في اعتماد كلًا منهما إلى حد كبير على تحويلات المغتربين، والمساعدات الإنمائية الدولية.

وقد ظل القطاع الخاص شبه مغيب في الشطر الجنوبي مقارنة بما كان عليه الحال في الشطر الشمالي من الوطن الذي بدأ فيه أصحاب رؤوس الأموال من البدء بتأسيس بعض الشركات والمصانع التحويلية وفتح الغرف التجارية التي من شأنها أن تساعد في دعم القطاع الخاص الذي يعتبر من القطاعات الهامة التي تلعب دورًا رئيسيًا ومحوريًا في عملية التنمية، كونه يساهم بشكل فاعل في تنشيط الحياة الاقتصادية ويرفع من معدلات النمو ويخفف من حدة البطالة والفقر في المجتمع.

كما يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، وذلك لما يمتلكه من إمكانيات وقدرات مما يجعل له أهمية في عملية التنمية، ولا توجد تنميه في أي مجتمع دون مشاركة فاعله للقطاع الخاص في الاقتصاد، وهذا مما جعل الكثير من الدول المتقدمة والنامية تولي القطاع الخاص أهمية خاصة لدوره التنموي، ولما يقدمه من قيمه مضافة في عملية التنمية وتوظيفه لشريحة كبيرة من القوى العاملة، ولهذا يعتبر القطاع الخاص أساس لعملية التنمية لما يساهم به من استثمار محلي وجذبه للاستثمار الأجنبي من أجل الدفع بعملية التنمية في أي مجتمع.

ولهذا تسعى الكثير من الدول والدول النامية بشكل خاص بالاهتمام بالقطاع الخاص من خلال وضع الاستراتيجيات واللوائح والقوانين التي تساعد على تحسين بيئة الأعمال، وتوفير التمويل اللازم وعمل الشراكة بينه وبين القطاع العام من أجل تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحسين أدائه والتخفيف من المخاطر التي تواجهه لتسهل له التوجه بشكل سلس نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة والاستمرارية، واليمن من ضمن تلك الدول التي بدأت تولي القطاع الخاص أهمية في الآونة الأخيرة نظرًا لتزايد دوره الملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحمل مسؤولية إحداث التطور والنهوض الاقتصادي بأبعاده المختلفة وتصاعد نشاط الشركات الخاصة في اليمن.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

بعد التحولات الاقتصادية التي غيرت من طبيعة الاقتصاد العالمي خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، وهيمنة أفكار الانفتاح والليبرالية على معظم اقتصاديات دول العالم، لم تجد الكثير من الدول النامية إلا مسايرة الركب خاصة وأن اقتصادياتها في حد ذاتها لا تزال تشهد مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق وتعاني من اختلالات هيكلية ووظيفية حادة مما مهد الطريق لهذه الدول من تبني نصائح صندوق النقد الدولي والتي من بينها منح الريادة في المجال الاقتصادي للقطاع الخاص، والبدء بعملية الخصخصة، وكل تلك الإجراءات التي اشترطتها هذه المؤسسات المانحة على الدول النامية كانت تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص بحيث أن مساعداتها المالية مشروطة بتنفيذ برامج توسيع وتنمية دور القطاع الخاص.

وتعُد اليمن من ضمن تلك الدول التي بدأت بعد فترة التسعينيات تولي القطاع الخاص اهتمامًا لا بأس به، وبرز ذلك من خلال القوانين واللوائح، وتحرير الاقتصاد بتفعيل آليات السوق، وتخلي الدولة عن جميع الأنشطة الإنتاجية، وتحرير المبادلات الخارجية، وعرف ذلك ببرامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ العمل به منذ عام (1995م)، كما دعمت السياسات المالية والنقدية المشمولة في برنامج الإصلاح، بإصلاحات هيكليه، فتم اتخاذ إصلاحات بعيدة المدى في القطاع الخارجي، حيث سمح للبنوك التجارية بالمساهمة بحرية في سوق العملات الأجنبية، وتبني نظام الصرف العائم، وإلغاء تراخيص الاستيراد وتطبيق التعرفة الجمركية وتعديلها بهدف خلق مناخ استثماري خال من القيود الحكومية ومحفز للنشاط في القطاع الخاص لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وكذا البدء بتنفيذ برنامج الخصخصة وبالرغم من ذلك الاهتمام والإجراءات التي قامت بها الحكومة لتشجيع القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام إلا أن ذلك قد صاحبه الكثير من الإجراءات السلبية التي انعكست فيما بعد على الجانب الاجتماعي خاصة بعد عملية التسريح للكثير من الموظفين والعمال دون أي معالجة شاملة وسليمة كون المعالجات التي صاحبت عملية الخصخصة لم تكن مناسبة، وتركت أثارًا سلبية كبيرة على الموظفين والعمال وأسرهم وزادت من نسبة البطالة والفقر في المجتمع، كون هذه الإصلاحات الاقتصادية لم يواكبها أي سياسات حكومية للتكيف مع المتغيرات العالمية، واتخاذ التدابير المناسبة لتحسين الإنتاج المحلي وتدريب الأيدي العاملة على التقنيات الجديدة والحديثة من أجل زيادة الصادرات الخارجية غير النفطية؛ بالرغم من دخول اليمن في منظمة الجات إلا أنها لم تستفيد من الدعم المقدم منها أسوة بالدول النامية التي دخلت هذه المنظمة، وكذا عدم قيام القطاع الخاص بكل ما كان مطلوب منه أن يقوم به مما تسبب في بعض المشكلات التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في المجتمع.

مما سبق عرضه من مشكلات يمكن القول بأن القطاع الخاص في اليمن قد شهد بعض التحسن والنمو بعد فترة التسعينيات إلا أنه لا يزال أمامه الكثير من الصعوبات التي تحول دون تطوره ومشاركته في عملية النشاط الاقتصادي والتنمية في اليمن بالشكل المطالب أن يقوم به فما العوامل التي حالت من قيام القطاع الخاص بدوره التنموي في الجمهورية اليمنية؟ ومن هذه الإشكالية الرئيسية برزت عدة تساؤلات فرعية للإجابة على السؤال الرئيس وهي:

1- ما مدى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي اليمني؟

2- ما الصعوبات التي يواجها القطاع الخاص؟

3- ما الآليات والإجراءات الاستراتيجية لتطوير القطاع الخاص؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث العلمية كونه يناقش موضوع مهم يتعلق بدور القطاع الخاص بعملية التنمية في اليمن، وهو من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث من قبل المختصين والمهتمين بالدور التنموي في اليمن، كما يكتسب هذا البحث أهمية عملية لتشخيصه لواقع القطاع الخاص والتحديات التي تقف أمام مشاركته في العملية التنموية

بالجمهورية اليمنية، وكذا تقديمه للرؤية المستقبلية للقطاع الخاص التي من شأنها أن تساهم في توجيه الجهات الرسمية بإيلاء المزيد من الاهتمام للقطاع الخاص وإعطاءه الأولوية عند رسم السياسات والخطط والاستراتيجيات التنموية أثناء فترة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

أهدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

1- التعرف على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية.

2- التعرف على حجم مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

3- تحديد المعوقات والتحديات لتي تواجه القطاع الخاص في اليمن.

4- الخروج بعدد من النتائج والتوصيات التي تساهم وتساعد متخذي القرار في الحكومة من أجل تحسين الاداء المستقبلي للقطاع الخاص للقيام بدوره التنموي في اليمن.

مجالات البحث:

سوف يقتصر هذا البحث على: المجال الزماني والذي سوف يغطي الفترة ما بين (2012-2021) نظرًا لتوفر البيانات والمعطيات حول هذه الفترة، بينما المجال المكاني سوف يشمل القطاع الخاص بالجمهورية اليمنية.

مصطلحات البحث:

قبل أن نبدأ بعملية استعراض وتحليل للأقسام الخاصة بهذا البحث حول القطاع الخاص لا بد لنا أن نعرف هذا المفهوم كونه من المفاهيم الواسعة ويمكن أن يشمل عدة أشكال ومؤسسات، ويعكس مدى اتساع هذا المفهوم، ولهذا ما نقصده بالقطاع الخاص هو بأنه عباره عن "منظمة تنخرط في أنشطة تسعى إلى الربح ولديها ملكية خاصة في الأغلب (أي لا تملكها أو تديرها الحكومة)، يشمل هذا المصطلح المؤسسات المالية والوسطاء والشركات متعددة الجنسيات والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات وأصحاب المشاريع الفردية والمزارعين الذين يعملون في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وهي تستثني الجهات الفاعلة التي لا تستهدف الربح، مثل المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني" (OECD, 2016).

مفهوم التنمية:

من المفاهيم المتداخلة مع عدة مواضيع وحقول معرفية، لهذا فمن الضروري وضع المفهوم في سياق علمي باعتبار التنمية صيرورة مركبة، وليست فعلًا واحدًا، شاملًا، محددًا، ويعود ذلك إلى تعدد نظريات التنمية باختلاف المدارس التي تناولته، ولهذا فإن موضوع التنمية الرئيس يبقى، من المنظور السوسيولوجي، التفكير في الفعل التنموي بوصفه فعلًا اجتماعيًا من خلال تحليل ما يتم في سياقه من ممارسات، وما ينتج عن ذلك من تغيرات في نمط إنتاج الثروة، وكيفية تعييرها أو تثمينها، وسياسات توزيعها على مختلف افراد المجتمع بشكل عادل (لتحقيق عدالة التوزيع للثروة والسلطة بين كافة أفراد المجتمع)، وبالتالي لا زالت مسألة التنمية بمختلف نواحيها ومجالاتها وجوانبها تشغل بال

الكثير من الدول المتقدمة والنامية وباختلاف مذاهبها ونشاطاتها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كما تشغل بال الأفراد بمختلف انتماءاتهم ومستويات تفكيرهم وتراثهم النظري والإيديولوجي، لأنها قضية مهمة وهامة ومستمرة في تواجدها، وقد برز مفهوم "التنمية" بشكل واضح في الأدبيات والتراث النظري والتنموي بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي، الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة، لذا فقد تعددت الآراء والتعريفات حول مفهوم التنمية لهذا يمكن تعريفها بأنها: "عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس مختلف جوانب المجتمع، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة".

منهجية البحث:

هذا البحث من البحوث التي تعتمد على المقاربة التنموية السوسيو اقتصادية كونها توجه العملية البحثية نحو الهدف المحدد، وتبنيها ضروري لأن لكل موضوع منطلق فكري تنموي يفسر من خلاله الباحث عمله، ولتحقيق ذلك على كل باحث أن يكون له دراية واسعة بكل هاته المقاربات التنموية حتى يتسنى له تبني المقاربة الصحيحة التي تؤطر عمله، أما من حيث المنهج العلمي فقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لما له من أهمية كونه يتناسب مع هذا الموضوع ومن خلال هذه المنهجية سوف نتعرف على حجم ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وكذا على الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في مجتمعنا اليمني، كما اعتمد هذا البحث على عدة أدوات لجمع البيانات وتحليها وتفسيرها من هذه الأدوات الإحصائيات المنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء أو المنشورة من بعض الجهات الرسمية والخاصة، وكذا المنشورات على البوابة الإلكترونية حول الموضوع.

الإطار النظري:

يعد القطاع الخاص من القطاعات التي لعبت دورًا في كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يساهم بشكل كبير في الدخل القومي ويشكل مصدرًا رئيسيًا لفرص العمل كونه يوفر حوالي (90%) من فرص العمل في العالم النامي (بما في ذلك الوظائف الرسمية وغير الرسمية)، ويقدم السلع والخدمات الأساسية ويساهم في عائدات الضرائب والتدفق الفعال لرأس المال، وعلاوة على ذلك، سوف يتولى القطاع الخاص غالبية التنمية المستقبلية، وهذا ما أشارت إليه الكثير من الدراسات حول دور القطاع الخاص في عملية التنمية مثل (OECD, 2007)، (ومولاي عبد الرزاق، وبونوه شعيب، 2009)، و دراسة (ما ت ليو، 2018)، ودراسة (أبو سخلية، 2015)، والتي أكدت بأن القطاع الخاص انتقل من دور التهميش إلى الدور القيادي، وهذا ما يمثله القطاع الخاص اليوم وأصبح محور لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامية على حد سواء نظرًا لما

يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور الريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، وقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول النامية, كما أن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلص عدد من الدراسات إلى أن هناك تأثيرًا إيجابيًا واسعًا على النمو مصاحبًا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب، بل أكدت الدراسات أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف، والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تحظى بالبيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية، ولهذا يُنظر إلى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على أنها تلعب دورًا في الحوكمة: فهي تؤثر على ما إذا كانت المجتمعات المحلية تتطور بطرق شاملة ومستدامة، وتؤثر على الحد من الفقر ومحركات الهشاشة والصراع مثل البطالة والإقصاء وعدم الاستقرار.

أولًا: تحليل الوضع الراهن لحجم ودور القطاع الخاص في الاقتصاد اليمني للفترة (2012–2021م)

للقيام بعملية تحليل الوضع الراهن للقطاع الخاص خلال هذه الفترة، سوف نقوم بتشخيص وتحليل للناتج المحلي الإجمالي(GDP) ويقصد به مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينيه، ومن أجل استبعاد أثر الأسعار تم قياس حجم القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمكن تحليل الوضع الراهن للقطاع الخاص اليمني من خلال تحليل دوره ومساهمته في الاقتصاد اليمني ضمن المؤشرات الكلية للاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي كونها تمثل ركيزة أساسية تعزز الاتجاهات المستقبلية للإصلاح الإداري الشامل في الجمهورية اليمنية.

1–حجم القطاع الخاص في الاقتصاد اليمني (2012–2021م): عملت الكثير من الدول النامية على مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية خلال العقود الأخيرة مقابل تراجع للقطاع العام فيها بشكل ملحوظ خاصة في تلك الدول التي بدأت بعملية الخصخصة للقطاع العام ومنها اليمن، حيث يمثل نصيب القطاع الخاص اليمني في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي مؤشرًا على حجم القطاع الخاص، فكلما كان هذا المؤشر مرتفعًا كلما دل ذلك على الدور المحوري للقطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي (الأفندي، 2006)، وأهمية دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

جدول (1) مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ونصيب الناتج القطاع الخاص (%)

السنة	الناتج المحلى الإجمالي	الناتج للقطاعات غير النفطية	الناتج الإجمالي للقطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص إلى الناتج الإجمالي	نسبة القطاع الخاص إلى الناتج القطاعات غير النفطية
2012	6.875	5.352	3.914	56.9%	73.1%
2013	7.242	5.496	3.965	54.7%	72.1%
2014	6.433	4.975	3.527	54.8%	70.9%
2015	4.114	3.742	2.642	64.2%	70.6%
2016	3.495	3.181	2.357	67.4%	74.1%
2017	3.126	2.883	2.154	68.9%	74.7%
2018	3.100	2.824	2.113	68.2%	74.8%
2019	3.145	2.854	2.142	68.1%	75.0%
2020	3.182	2.885	2.177	68.4%	75.5%
2021	3.237	2.931	2.227	68.8%	76.0%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية 2021، وكتاب الإحصاء السنوي 2020.

وتشير الإحصائيات في جدول (1) إلى أن نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (56.9%) لعام (2012) وارتفعت هذه النسبة إلى (68.8%) عام (2021)، وهذا يشير أن القطاع الخاص يساهم بثلثي الاقتصاد اليمني، أما نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي، فقد بلغت نحو (73.1%) لعام (2012)، وارتفعت هذه النسبة لعام (2021) إلى نحو (76.0%) وهي نسبة تشير إلى أن القطاع الخاص يمثل ثلاثة أرباع الاقتصاد غير النفطي وتدل على الأهمية التي يحتلها في الاقتصاد اليمني والدور الذي جعل منه محورًا أساسيًا في الاقتصاد الوطني،

كما أن القطاع الخاص في الوقت الحاضر يشكل (68.8%) من الاقتصاد اليمني وحوالي (76%) من الاقتصاد غير النفطي، وهذا الوضع يظهر بأن العديد من الأهداف في عملية الإصلاح الإداري الشامل في اليمن يمكن تحقيقها عن طريق القطاع الخاص أو من خلاله، ولذلك فإن الاهتمام بالمستقبل والاستعداد له يضع أجندة الإصلاح الإداري الشامل على قائمة الأولويات الأمر الذي يتطلب رؤية سليمة وإدارة اقتصادية رشيدة للموارد المادية الاقتصادية والبشرية، وسياسات اقتصادية داعمة للنمو الاقتصادي من خلال زيادة إشراك القطاع الخاص في أعمال الإصلاح الإداري الشامل في الجمهورية اليمنية، وبما يسهم في تطوير وإصلاح منظومة البيئة الإدارية والمؤسسية والتشريعية وتطبيق قواعد الحكم الرشيد لتوفير اجواء ملائمة وآمنه للقطاع الخاص من أجل مساعدته على النمو والاستثمار وخلق فرص عمل مدرة للدخول.

2-دور القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP اليمني (2012-2021م): يمارس القطاع الخاص وظائف أساسية في الاقتصاد اليمني، حيث يلعب القطاع الخاص دورًا بارزًا في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، والحد من تزايد الانكماش الاقتصادي أثناء الأزمات والحرب (الطيري، 2028)،

وخلال الفترة (2012-2021م)، بلغ متوسط الانكماش الحقيقي للناتج الإجمالي للقطاع الخاص (-4.7%) مقارنة بحوالي (-9.0%) للناتج الإجمالي للقطاع العام، الأمر الذي أسهم في الحد من انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط بلغ نحو (-6.5%) خلال نفس الفترة.

جدول (2) معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع الخاص والعام (%)

السنة	الناتج الإجمالي	القطاعات غير النفطية	الناتج للقطاع الخاص	الناتج للقطاع العام
2012	-1.1	4.9	4.0	-7.1
2013	5.3	2.7	1.3	10.7
2014	-11.2	-9.5	-11.0	-11.3
2015	-36.1	-24.8	-25.1	-49.4
2016	-15.0	-15.0	-10.8	-22.7
2017	-10.6	-9.4	-8.6	-14.6
2018	-0.8	-2.1	-1.9	1.6
2019	1.4	1.1	1.4	1.6
2020	1.2	1.1	1.7	0.2
2021	1.7	1.6	2.3	0.5
المتوسط	**-6.5**	**-4.9**	**-4.7**	**-9.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية 2021، وكتاب الإحصاء السنوي 2020.

ويلاحظ مما سبق عرضه للوضع الراهن للقطاع الخاص بأن التطورات المستقبلية تلقي بمسئوليات جسام على عاتق القطاع الخاص والحكومة وبأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وفي الإصلاح الإداري الشامل.

ثانيًا: تحليل الوضع الراهن للبناء الهيكلي للقطاع الخاص في اليمن

القطاع الخاص في اليمن لا يتكون من شريحة واحدة فقط؛ وإنما من عدد من الشرائح التي قد تختلف في طبيعة أعضائها، وعملهم، ونطاقات استثماراتهم، وعلاقاتهم مع بعضهم البعض ونوعية الهيئات المنظمة لعملهم وعلاقتهم مع الحكومة ومع المنظمات المدنية ومع المانحين الخارجيين، لذا من المهم وضع تقسيم أولي لهذا القطاع لكونه يساعد مستقبلًا في تتبع عناصره وملاحظة مدى اتساق أعماله وانسجامها في قنوات منظمة مما يعزز من القطاع الخاص في نطاق العمل أو التعاون أو الشراكة مع القطاع العام، ويوسع من دوره المستقبلي في مرحلة ما بعد الحرب، كما أنه من المهم عدم إهمال شرائح عديدة يمكن أن تصنف ضمن مفهوم القطاع الخاص غير المنظم حتى لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على عمل القطاع ككل، وفي إطار التوجهات المستقبلية في الإصلاح الإداري الشامل في الجمهورية اليمنية وصياغة وتنفيذ السياسات اللازمة لتنظيم القطاع الخاص والإصلاح الإداري.

يمكن تقسيم هيكل ومكونات القطاع الخاص في اليمن إلى قسمين القطاع الخاص المنظم والقطاع الخاص غير المنظم.

1-القطاع الخاص المنظم في اليمن: القطاع الخاص المنظم يمثل رجال الأعمال البارزون داخل اليمن عبر مؤسساتهم وشركاتهم المختلفة في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل اليمن، حيث تربطهم علاقات مع السلطة عبر هيئاتهم التنظيمية، ومن أبرز هذه الجهات: الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، ونادي الأعمال اليمنين.

- الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية هو الممثل الرسمي للقطاع الخاص في اليمن ويسعى دومًا بأن يكون شريكًا فعالًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، ولتحقيق ذلك يقدم الاتحاد خدمات متعددة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتوفير الوقت والجهد.
- **نادي الأعمال اليمنيين:** نادي رجال الأعمال اليمنيين تأسس في عام (2002) من نخبة من رجال الأعمال اليمنيين وتوسع ليشمل سيدات الأعمال اليمنيات، وعلى الرغم من كون أهدافه المعلنة هي تأسيس هيئة تنظيمية للقطاع الخاص قادرة على الارتقاء بالكفاءة المهنية لأعضائه وتبادل الخبرات بينهم إلا أنه أصبح يستخدم كإحدى الآليات بالنسبة لرجال وسيدات الأعمال لتمثيل أنفسهم بشكل رسمي والتعامل مع الهيئات الخارجية الدولية، إضافة إلى ذلك فقد كان لبعض المنظمات الدولية دورًا مباشرًا في محاولة تعزيز دور القطاع الخاص من ضمنها (CIPE) مركز المشروعات الدولية الخاصة الذي مهد منذ (2009) لتعزيز دور القطاع الخاص اليمني.

أهداف ومهام واختصاصات النادي:

يقوم النادي بالعمل على تحقيق الأهداف التالية: تعزيز الروابط بين الأعضاء، الارتقاء بالكفاءة المهنية للأعضاء والمساهمة في تطوير أداء مؤسساتهم، تبادل الخبرات المهنية والمنافع المشتركة بين الأعضاء، تعزيز التواصل والتعاون مع المنظمات داخليًا وخارجيًا بما يحقق أهداف النادي، المساهمة في تطوير بيئة الأعمال والمساهمة في تنمية المجتمع (نادي الأعمال، 2023)، من خلال تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة في مناخ يسوده روح الثقة والتعاون.

وسعت الغرفة التجارية في حماية مصالح رجال الأعمال في المحافظات المختلفة خصوصًا في ظل غياب أو ضعف التشريعات القانونية وعناصر الحكومة الرشيدة التي تدعم الجوانب القانونية لعمل القطا، كما أنها ظلت منبرًا لعرض وجهات نظرهم بشأن الوضع الاقتصادي في البلاد وإنشاء شبكة علاقات مع بعضهم البعض ومع منظمات غير حكومية محلية وخارجية أبرزت دور القطاع الخاص اليمني (مركز دبي، 2017).

2-القطاع الخاص غير المنظم في اليمن: يمكن وصف مفهوم القطاع الخاص غير الرسمي (غير المنظم) بصورة واسعة كقطاع يتألف من وحدات تشتغل في إنتاج سلع أو خدمات هدفها الأساسي توفير العمل والدخل للأشخاص المعنيين، وهذه الوحدات تشتغل عادةً عند مستوى منخفض من التنظيم وينعدم فيها أو يكاد التقسيم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج ونطاق عملها صغير، وتتأسس علاقات العمل – إن وجدت – في الغالب على التشغيل غير الرسمي أو القرابة أو العلاقات الشخصية بدرجة أكبر من الترتيبات التعاقدية التي تتضمن ضمانات رسمية (منظمة العمل الدولية، 1993)، ويسعى الكثير من الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل لائق وبدخل كافي إلى كسب العيش من خلال العمل الذاتي، أو كموظفين في القطاع غير

الرسمي (منظمة العمل الدولية، 2015)، ويمثل القطاع الخاص غير الرسمي صغار التجار والمزارعين والصيادين حيث عادة ما حاولوا لعب دور المنظم الذاتي لأعمالهم مما أعاقهم من إقامة علاقات تجارية عريضة مع أطراف تجارية مختلفة كما منعهم من الحصول على العديد من الامتيازات التي حصد معظمها رجال الأعمال الرسميين، وبعضهم حاول تمثيل نفسه من خلال الاتحادات النقابية ولكن تفتقد تلك الاتحادات للقدرات والإمكانيات لرعاية مصالحهم بشكل سليم خصوصًا وأنها محتكرة هي الأخرى من قبل رموز السلطة مما ساهم في انتشار الفساد المالي والإداري فيها (مركز دبي، 2017)، ويقدر مسح القوى العاملة (2014/2013) أن نسبة العاملين في القطاع غير المنظم بلغت (81%) من السكان العاملين، (81% للذكور، و83% للإناث، و91% للشباب) (منظمة العمل الدولية، 2015، 36)، وفي الواقع فإن هذه الصبغة غير النظامية للقطاع الخاص في الاقتصاد اليمني تعتبر من التحديات المزمنة للإصلاحات الإدارية في اليمن فقد ارتفع حجم القطاع غير المنظم من (35%) عام (1996م) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2001) إلى (65%) عام (1999م) (وزارة التخطيط، 2003) (منظمة العمل الدولية، 2015) إلى (81%) عام (2014)، وفي إطار التوجهات إلى تطوير رؤية مستقبلية للإصلاح الإداري الشامل في الجمهورية اليمنية ينبغي العمل على إصلاحات إدارية شاملة تعمل على تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم الذي يستلزم حلولًا وتدخلات ناجعة لتسهيل الانتقال إلى التنمية المؤدية إلى نمو الاقتصاد، وغالبًا تزداد مخاطر الضعف والانكشاف للعاملين في القطاع غير النظامي الذي يعملون في غياب عقود مكتوبة أو تقاعد أو تأمين صحي، وقد فرضت ظروف الحرب الأخيرة على العديد من التجار واقعًا آخر دفعهم إلى محاولة إخراج أموالهم من داخل اليمن والبدء باستثمارات خارجية في عدد من الدول، وبالرغم من الصعوبات التي واجهتهم إلا أنهم تمكنوا من تشغيل الشباب اليمني في بلاد المهجر مما خفف من معاناتهم، ولهذا تميز المهاجر اليمني عن غيره من المهاجرين في كون المهاجرين اليمنيين لم يعانوا كبقية المهاجرين من سوريا والعراق والسودان، ولكن تظل هجرة القطاع الخاص اليمني من ضمن التحديات في الوقت الحالي (مركز دبي، 2017)، لكن بعد انتهاء الصراع والحرب في اليمن ودخول اليمن في مرحلة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار سيكون لمثل هؤلاء التجار مساهمة في الاقتصاد الوطني وتنميته عند عودتهم حاملين الخبرة ورأس المال إلى داخل وطنهم، كما اكتسبت تحويلات المغتربين أهمية متزايدة في اليمن، واصبحت تمثل أكبر مصادر النقد الأجنبي وأحد المصادر الهامة للدخل، فضلًا عن دورها في تمويل التنمية، وتشير إحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام (2021) إلى أن تحويلات المغتربين ارتفعت من (1216) مليار ريال عام (2017) إلى (1413) مليار ريال عام (2018) لتصل إلى (1540) مليار ريال عام (2021)، وهذا يعني أن النقد الأجنبي من تحويلات المغتربين يغطي أكثر من نصف قيمة الواردات، مما يشير إلى أهمية رفع كفاءة استغلال تحويلات المغتربين في التنمية، وهو الأمر الذي يمثل أحد أبرز الفرص الخارجية التي يمكن الاستفادة منها في توفير رأس المال من أجل تعزيز مجالات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، إن الإصلاحات الإدارية الشاملة يمكن أن تقدم مكاسب في عودة رأسمال اليمني المهاجر.

ثالثًا: تقييم تجربة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

يتناول هذا القسم من البحث تحليل وتشخيص تجربة دور القطاع الخاص في التنمية من حيث التنوع الاقتصادي والاستثمار والمساهمة الاجتماعية والدور الإنساني في فترة الحرب وهي تجربة حيوية للقطاع الخاص في اليمن، كما يتناول التحولات الاقتصادية في اليمن وتأثيرها في القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحليل واستعراض التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه القطاع الخاص.

1- **مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية والصناعية:** يمثل القطاع الخاص محور عملية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم والمتقدمة والنامية نظرًا لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والصناعية، ويمكن تحليل تجربة القطاع اليمني في المساهمة في الأنشطة الإنتاجية والصناعية بالمقارنة مع القطاع العام.

جدول (3) مؤشرات مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في الأنشطة الإنتاجية والصناعية (%)

البيان	الزراعة والصيد		الصناعة التحويلية		البناء والتشييد	
السنة	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
2012	0.0%	100%	9.5%	90.5%	43.2%	56.8%
2013	0.0%	100%	8.6%	91.4%	45.3%	54.7%
2014	0.0%	100%	10.3%	89.7%	36.1%	63.9%
2015	0.0%	100%	8.9%	91.1%	30.0%	70.0%
2016	0.0%	100%	8.9%	91.1%	29.6%	70.4%
2017	0.0%	100%	9.1%	90.9%	27.2%	72.8%
2018	0.0%	100%	9.1%	90.9%	27.1%	72.9%
2019	0.0%	100%	9.1%	90.9%	27.1%	72.9%
2020	0.0%	100%	9.1%	90.9%	26.4%	73.6%
2021	0.0%	100%	9.3%	90.7%	25.4%	74.6%
المتوسط	**0.0%**	**100%**	**9.2%**	**90.8%**	**34.2%**	**65.8%**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية (2021)، وكتاب الإحصاء السنوي (2020).

كما سنعرض في الجدول التالي مدى مساهمة القطاع الخاص وهي كالآتي:

- أن القطاع الخاص يساهم في الناتج المحلي الحقيقي للزراعة والصيد بنسبة (100%) من إجمالي الناتج للقطاع.
- يساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الحقيقي في الصناعة التحويلية بنسبة (90.8%) من إجمالي الناتج للصناعة التحولية لمتوسط الفترة (2012-2021)، مقابل (9.2%) للقطاع العام.
- ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في نشاط البناء والتشييد من (56.8%) عام (2012) إلى أعلى مستوى عام (2021) لتصل إلى (74.6%)، وشكلت في المتوسط حوالي (65.8%) للفترة (2012-2021)، مقابل (34.2%) للقطاع العام.

2- **مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الخدمية:** ومن جدول (3) تبرز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من خلال النتائج الآتية:

- شكلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الحقيقي في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (92.5%) مقابل (7.5%) للقطاع العام في المتوسط خلال نفس الفترة، كما يساهم القطاع الخاص في الناتج الحقيقي لنشاط النقل والتخزين بنسبة (95%) في المتوسط للفترة (2012-2021)، مقابل (5%) للقطاع العام.
- بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الحقيقي لنشاط الاتصالات حوالي (58.3%) في المتوسط للفترة مقابل (41.7%) للقطاع العام.
- **الأنشطة الخدمية الأخرى:** تضم الأنشطة الخدمية الأخرى مثل نشاط الصيانة والإصلاح، والعقارات وخدمات الأعمال، والمطاعم والفنادق، ويهيمن القطاع الخاص على هذه الأنشطة بنسبة (100%) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2021) مما يعزز من تجربة القطاع الخاص في تركيب الناتج المحلي الإجمالي في هذا الجانب.

جدول (4) مؤشرات مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للأنشطة الخدمية (%)

البيان	تجارة الجملة والتجزئة		النقل والتخزين		الاتصالات		التمويل والتامين	
السنة	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
2012	5.8%	94.2	4.0%	96.0	39.1%	60.9	76.2	23.8%
2013	6.4%	93.6	4.5%	95.5	38.9%	61.1	76.1	23.9%
2014	9.2%	90.8	5.3%	94.7	43.1%	56.9	77.0	23.0%
2015	7.0%	93.0	4.9%	95.1	41.6%	58.4	76.6	23.4%
2016	7.8%	92.2	5.3%	94.7	42.7%	57.3	76.8	23.2%
2017	8.3%	91.7	5.6%	94.4	43.8%	56.2	76.9	23.1%
2018	8.0%	92.0	5.5%	94.5	43.1%	56.9	76.3	23.7%
2019	8.0%	92.0	5.5%	94.5	43.1%	56.9	76.3	23.7%
2020	7.9%	92.1	5.3%	94.7	43.1%	56.9	76.3	23.7%
2021	7.7%	92.3	5.1%	94.9	41.7%	58.3	76.3	23.7%
المتوسط	**7.5%**	**92.5**	**5.0%**	**95.0**	**41.7%**	**58.3**	**76.5]**	**23.5%**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية (2021)، وكتاب الإحصاء السنوي (2020).

وفي إطار الإصلاح الإداري الشامل ينبغي أن تتضمن استراتيجية تطوير القطاع الخاص في اليمن رؤية لسياسة التنوع الاقتصادي والتدخلات البرامجية لأجل القطاع الخاص ومن قبله والتي تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتخفيف الفقر، وتطلعات التنمية البشرية، والسلام والاستقرار في اليمن، وبما من شأنه إعادة ترتيب وضع اليمن بين الاقتصادات الإقليمية الرائدة والتكامل الفعال في سلاسل القيم العالمية التي تسهم في تعزيز صورة البلاد ومستوى تصنيفها في الأسواق والاستفادة من الميزة التي توفرها مواردها الطبيعية في تحقيق النمو والديمقراطية والازدهار المشترك على المدى الطويل.

1- **مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار:** يشكل الاستثمار الخاص حوالي ثلاثة أضعاف الاستثمار العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأكبر من الاستثمار العام، حيث شكلت متوسط سنوي بلغ (11.5%) خلال الفترة (2012-2020)، أما الاستثمار العام فقد شكل متوسط سنوي بلغ (3.2%) خلال الفترة نفسها.

جدول (5) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2012-2020)

البند العام	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط السنوي
الاستثمار العام	4.5	3.9	3.8	1.8	3.9	3.2	3.4	4.0	0.7	3.2
الاستثمار الخاص	14.9	11.3	12.9	8.4	13.7	12.1	13.3	15.0	2.7	11.5
الاستثمار الإجمالي	**19.3**	**15.3**	**16.7**	**10.2**	**17.6**	**15.3**	**16.7**	**19.0**	**3.4**	**14.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء (2012-2020)، نشرة الحسابات القومية بأساس 2012، مارس (2021).

ويمكن للإصلاح الإداري الشامل في اليمن أن يسهم في تطوير القطاع الخاص الذي يمثل أداة حيوية، حيث أن الطريق إلى التنمية طويلة المدى والسلام يعتمد على وجود قطاع خاص متعافي (البنك الدولي، 2011) لذلك تعتبر عملية تنمية القطاع الخاص من الأمور الحتمية في عملية خلق فرص العمل وتوليد الدخل أن تستمر بعد انتهاء الأعمال الطارئة قصيرة المدى التي تمولها الجهات المانحة.

1-تحليل موجز لتجربة القطاع الخاص في التشغيل والمسؤولية الاجتماعية في اليمن:

أ- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: يلعب القطاع الخاص دورًا حيويًا في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في اليمن، حيث يساهم بحوالي (53.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام (2014) (بدون مساهمة القطاع الخاص في قطاع النفط)، ويشغل القطاع الخاص حوالي (19.6%) من إجمالي السكان العاملين (وإذا تم اعتبار كل العاملين في غير القطاع العام أنهم قطاع خاص فسترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العاملين إلى 69.4%)، وفي مجال الاستثمار، يساهم القطاع الخاص بحوالي (65%) من الاستثمار الإجمالي عام (2013)، وفي قطاعات كالرعاية الصحية، يقدم القطاع الخاص أكثر من نصف الخدمات، وبالتالي، بدون قطاع خاص قابل للحياة، فإن العواقب الاقتصادية والإنسانية وخيمة، إن الإصلاح الإداري الشامل يمكن أن في تعزيز تجربة فعالية القطاع الخاص في المنشآت الأصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال مجالات التعافي والتي تمثل أولوية على المدى القصير، على النحو الذي يوفر أجواء ملائمة وآمنه للنمو والاستثمار للقطاع الخاص وخلق فرص عمل مدرة للدخول، حيث تؤدي زيادة استثمار القطاع الخاص إلى: زيادة التوظيف، ارتفاع الدخل، زيادة الإنتاجية، زيادة إنفاق الأسر، وبالنتيجة: نمو اقتصادي، خدمات أحسن مقدمة للفقراء، انخفاض معدل الفقر والبطالة.

ب- المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص: تعتبر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من العناصر الأساسية على كافة المستويات المحلية والدولية، نظرًا لمردودها الإيجابي على صعيد تحسين مستوى المعيشة، ومواجهة

العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الي تواجه المجتمعات، لذلك أصبح التعاون العربي في المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة، حيث من الأهمية بمكان أن تقوم الحكومات بسن التشريعات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره المجتمعي في تطوير ودعم التعليم والتدريب وريادة الأعمال لخلق أجيال منتجة وتواكب التطورات (الغرف العربية، 2023)، وهذا مما يجعل المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة ووسيلة فعالة من أجل التطور والنمو وتحفز القطاع الخاص وفي إطار الإصلاح الإداري الشامل.

ج- تجربة القطاع الخاص في الصحة: يقوم القطاع الصحي بدور مباشر في تعزيز التنمية البشرية من خلال الحفاظ على صحة الفرد ورفع إنتاجيته، وبالتالي زيادة فرص الدخل وتحسين مستوى المعيشة للسكان، والقطاع الخاص اليمني ساهم بشكل فاعل وقدمت شركات القطاع الخاص على نحو مماثل الخدمات الصحية عوضت عن انهيار الدولة، وتعليق معظم نفقات التشغيل في القطاع الصحي، وبتطلب الأمر توفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص في المجالات الصحية من حيث صياغة رؤية عملية لشراكة استراتيجية بين القطاعين الخاص والعام في نطاق الخدمات الصحية وتأمين احتياجات القطاع الصحي.

د- تجربة القطاع الخاص في التعليم: يشكل التعليم أحد أهم الخدمات الاجتماعية، وتزداد الأهمية في اليمن التي يقتضي تسريع عملية التنمية، وقد تعاظم دور القطاع الخاص في مختلف مجالات التعاليم من منظور:

- إيجاد نوع من الشراكة بين القطاع العام والخاص في عملية تسريع التنمية في قطاع التعليم.
- محدودية الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية الحكومية.
- تزايد الوعي لدى المواطنين بأهمية التعليم.

وتشير الدراسات إلى إن القطاع الخاص في اليمن، كما في العديد من البلدان، يسعى غالبًا إلى تعظيم أرباحه وتحقيق مكاسب كبيرة لا تتناسب مع العائد الاجتماعي المفترض، إذ أن أرباحه المحققة لا تعكس في الواقع مساهمة ملموسة في الإنتاجية وخلق فرص العمل وفي جوانب التنمية المستدامة... حتى مع تفشي جائحة كورونا وحالة الدمار والحصار جراء الحرب وتفاقم حدة الفقر والبطالة (محسن، والمقطري، 2021).

ولهذا فإن تجربة القطاع الخاص اليمني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق نمو مستدام وإنشاء مجتمع قائم على تكافؤ الفرص وتوفير مستوى معيشي لائق وبيئة سمتها التفاعل الإيجابي بين كافة أطراف الإنتاج، في إطار مساعي الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تعتبر الكفاءة المهنية في المسؤولية الاجتماعية والشفافية والكفاءة في المنظمات غير الحكومية ذات أهمية حاسمة للنمو، وهذا يجعل المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة ووسيلة فعالة من أجل التطور والنمو وتحفز القطاع في صياغة الإصلاح الإداري الشامل في الجمهورية اليمنية.

هـ-تجربة الدور الإنساني والإغاثي للقطاع الخاص اليمني: ساهم القطاع الخاص في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، وكما هو معروف بأن اليمن عادة تعتمد على الواردات لتلبية ما يصل إلى (90%) من احتياجات سكانه الغذائية، وفقًا لمجموعة اللوجستيات التابعة للأمم المتحدة، بين يناير ومارس (2017) شكل الاستيراد

التجاري (96.5%) من الأغذية التي دخلت البلاد؛ في حين شكلت الجهات الفاعلة الإنسانية نسبة (3.5%) (العزكي، 2018)، كما سهلت الأعمال التجارية عملية انتقال سريعة وواسعة نحو الطاقة الشمسية بالنسبة للكثير من الأسر في العديد من المناطق، مع توفير الوصول إلى المولدات والمعدات وقطع الغيار الصناعية والخبرات للإبقاء على مختلف شبكات المياه ومرافق الرعاية الصحية في المدن اليمنية الرئيسية، وخاصة صنعاء والحديدة وتعز، كما ظلت العديد من المرافق الطبية الخاصة مفتوحة – غالبًا لتقديم خدماتها للأشخاص غير القادرين على الدفع – في المناطق التي شهدت إغلاق العيادات العامة، هذا بينما سهلت الشركات اليمنية تدفق الإمدادات الطبية إلى الصيدليات والمرافق العامة والخاصة والإنسانية في أنحاء البلاد، وفي استبيان أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أغسطس (2017) ضم (53) ممثل لمؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في اليمن، في جميع القطاعات الصناعية، أفيد أن أربع من بين كل خمس من هذه المنظمات تساعد الأشخاص المتضررين من النزاع، كما ذكرت هذه المؤسسات أن أهم أشكال المساعدة التي تقدمها تشمل المالية والغذائية والصحية.

لعبت الشركات الخاصة دورًا أساسيًا في توزيع المساعدات الإنسانية الدولية في اليمن، بما في ذلك التحويلات النقدية والسلع المادية، فعلى سبيل المثال، سجل أحد مصارف التمويل الأصغر في اليمن عام (2017) نحو (1.5) مليون تحويل نقدي بلغت قيمتها الإجمالية نحو (29.5) مليار ريال يمني، وذلك لمستفيدين من المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن.

كما أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تعتمد على القطاع الخاص لتوفير خدمات سلسلة الإمداد، مثل النقل والتخزين وخدمات التخليص الجمركي وإعادة الشحن، وبين أبريل/ نيسان وسبتمبر/ أيلول 2017، اعتمدت معظم الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في جهود الاستجابة للكوليرا على الشركات اليمنية للحصول على المستلزمات الطبية اللازمة، يرجع ذلك إلى تفاقم الأزمة وعدم قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على شراء الإمدادات اللازمة بسرعة من خارج اليمن.

2– واقع تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص: خلال الثلاثة العقود الماضية شهدت مستويات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تناميًا ملحوظًا من خلال البناء التشريعي والمؤسسي الداعم لنشاط القطاع الخاص وزيادة دوره الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تبني العديد من الخطط والاستراتيجيات التنموية تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوسيع دوره الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن القطاع الخاص هو القطاع القائد والرائد الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن مستويات الشراكة مع القطاع الخاص ما تزال دون المستوى وقد بدا ذلك واضحًا في محدودية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحريك عجلة النمو الاقتصادي والتنموي، الأمر الذي يتطلب وجود سياسات وآليات تنفيذية فاعلة ومؤثرة تعمل على تعزيز جوانب الشراكة التنموية بين كل من الحكومة والقطاع الخاص، وبصورة تمكن القطاع الخاص من المشاركة وبفعالية مع الحكومة في رسم السياسات التنموية وتحديد الخيارات وآليات العمل المشتركة اللازمة لتفعيل العمل التنموي.

وشهدت السنوات القليلة الماضية قيام الحكومة باتخاذ عدد من التدخلات والسياسات والإجراءات العملية اللازمة لتعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص، ويأتي على رأس تلك الإجراءات إنشاء مجموعة من الآليات العملية التي تسهم في تعزيز جهود الشراكة في التنمية أبرزها (التقرير الاقتصادي السنوي، 2008):

- إنشاء مجلس الغذاء من الوزراء المعنيين وممثلي الجهات الرسمية ذات العلاقة وممثلي القطاع الخاص.
- إنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية تتولى إدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار وتنميتها.
- تعيين ممثلين عن القطاع الخاص في عضوية مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وفي مقدمتها البنك المركزي اليمني، الهيئة العامة للاستثمار، صندوق التدريب المهني وغيرها، بالإضافة إلى مشاركة ممثلي القطاع الخاص بصورة دائمة في عضوية اللجان العليا والفنية التي تختص بالتعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان الشقيقة والصديقة والوفود والزيارات الرسمية التي تقوم بها قيادات الدولة (نادي الأعمال، 2010).
- مشروع تطوير القطاع الخاص ويهدف هذا المشروع إلى تطوير وتسهيل عمل القطاع الخاص في اليمن على الصعيدين الوطني والمحلي (اتحاد الغرف التجارية، 2009).
- إطلاع ممثلي القطاع الخاص على القوانين والتشريعات ذات العلاقة بأنشطته واستثماراته، ومشاركة رجال الأعمال في القطاع الخاص في معظم اللقاءات والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص واستثماراته وتلك التي تتعلق بالأنشطة الإنتاجية والاقتصادية والتي تنظمها الجهات الحكومية والجهات المانحة (نادي الأعمال، 2010).
- إصدار قانون العمليات المصرفية الإلكترونية.

معوقات ومشكلات تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص:

إن نتائج الإجراءات والسياسات المتعلقة بالإصلاح الإداري والمؤسسي، على تحسين وتحقيق الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة ما زالت متواضعة ومحدودة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية والتحديث في اليمن، وما تم اتخاذه من خطوات إصلاحية في المجال الاقتصادي والإداري، إلا أنه لا تزال هناك معوقات ومشكلات ساهمت في عدم ارتقاء العلاقة الحالية بين الحكومة والقطاع الخاص إلى شراكة إيجابية تخدم مصالح الشركاء على حد سواء، وسنتناول فيما يلي استعراض لتلك المعوقات والمشكلات (الاسكوا، 2015).

1- قصور في الجوانب التشريعية المنظمة للنشاط الاقتصادي، وضعف مشاركة القطاع الخاص في إعداد القوانين والتشريعات الاقتصادية.

2- غياب رؤية استراتيجية حكومية موحدة تجاه القطاع الخاص ودوره الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تعدد الجهات المسئولة عن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

3- ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- تدني مستويات الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص وعدم وجود نوافذ وآليات ترعى حوار استراتيجي بين الجانبين.

5- ضعف الأطر المؤسسية للقطاع الخاص وتشتت منظماته الداعمة وافتقارها إلى الكوادر المؤهلة القادرة على الحوار والتفاوض مع الجانب الحكومي لتحديد الملامح العامة للشراكة بين الجانبين.

رابعًا: التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه القطاع الخاص

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه القطاع الخاص إلى ثلاثة مكونات اساسية وهي التحديات الخارجية والتي تمثل خارج سيطرة القطاع الخاص، والتحديات الداخلية وهي التحديات من القطاع الخاص نفسه، والتحديات المستقبلية، وبالمجمل فإن هذه التحديات هي تحديات إدارية كون المتغيرات الإدارية هي الأساس في الإصلاحات الشاملة.

1-التحديات الخارجية التي تواجه القطاع الخاص: التحديات الخارجية يمكن تأطيرها في التحديات التي تشكل القضايا المجملة بما في ذلك تحديات الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي وتحديات بيئة الأعمال وتحديات تشريعية وقضائية والأراضي حيث لا يزال القطاع الخاص في اليمن يعاني من مجموعة من المشاكل والعوائق التي تحول دون تطوره.

- **تحديات الوضع المالي والنقدي والمصرفي وسعر الصرف:** وفي ظل تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة ووجود صعوبة في تمويله من موارد حقيقية بسبب فقدان أغلب الإيرادات العامة للدولة، فقد لجأت الحكومة إلى الدين العام المحلي لتمويل العجز المتفاقم، ونتيجة لذلك تزايد الدين العام بشكل مستمر، حيث ارتفعت أهميته النسبية إلى الناتج المحلي من (55.1%) عام (2012) إلى (100.4%) عام (2020)، وبلغت في المتوسط خلال الفترة نفسها حوالي (84.0%) من الناتج المحلي الإجمالي، (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 2020)
- **الوضع النقدي والمصرفي:** كان القطاع المصرفي والنقدي من أشد القطاعات تضررًا، وبالرغم من استخدام البنك المركزي اليمني لأدوات السياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار النقدي، إلا أن الأزمة وآثار الصراع كانت قوية وترتب عنها العديد من الاختلالات في القطاع المصرفي والنقدي، ومن أهم تلك الآثار على هذا القطاع: أن الحكومة حصلت على النصيب الأكبر حيث بلغ نصيبها من إجمالي القروض والسلفيات كمتوسط خلال الفترة (2012 -2020) نحو (73.9%)يليها القطاع الخاص بنسبة (25%) واخيرًا قروض المؤسسات العامة بنسبة (1.1%)، الأمر الذي يعني بأن الحكومة تسيطر على معظم السيولة وأصول البنوك التجارية والتي بدورها تضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على المزيد من الموارد النقدية للاستثمار، وهي بهذه المزاحمة والتي توجه السيولة النقدية نحو تمويل الإنفاق الاستهلاكي في الغالب ويعكس هذا التوجه قصور السياسة النقدية في كفاءة توظيف الموارد المتاحة نحو الجوانب التنموية والأكثر أهمية من التوجيه نحو الإنفاق الاستهلاكي، وترجع تلك التطورات غير المنتظمة إلى تشتت إدارة السياسة النقدية والمالية بين السلطات النقدية والمالية في عدن وصنعاء.
- **تدهور القيمة الشرائية للعملة الوطنية:** مع تفاقم الوضع المالي والنقدي مما يُضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويقود لتآكل المدخرات وتخفيض القيمة الحقيقية للدخل وبالتالي انخفاض الاستهلاك الحقيقي وانزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر خاصة وأن اليمن مستورد صافي للغذاء والدواء والكساء ويتولد عن هذا الفارق في سعر الصرف أضرارًا كبيرة لكثير من الأسر التي تتلقى تحويلات بين المحافظات الجنوبية والشمالية،

حيث تقدَّر تكلفة الحوالة المصرفية نسبة قد تتجاوز حوالي (50%) من قيمة المبلغ المحول (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2020)، وغيرها من الأضرار المعيشية، وارتفاع سعر الصرف يعد أحد المخاطر الرئيسية التي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني والمستويات المعيشية للأسر المتوسطة والفقيرة على وجه الخصوص، كما أن انخفاض قيمة الريال (ارتفاع سعر الصرف) بنسبة (10%) يؤدي إلى زيادة معدل الفقر بما يتراوح بين (2.3) إلى (5.6) نقطة مئوية، تبعًا للزيادة في أسعار المواد غير الغذائية (البنك الدولي، (2020)[1]، وبسبب استمرار الحرب فقد الريال اليمني حوالي (176%) من قيمته خلال سنوات الحرب وخسر حوالي (12%) من قيمته خلال الخمسة الأشهر الأولى من عام (2020) ولاستمرار الانقسام في الإدارة المصرفية بين عدن وصنعاء خسر الريال اليمني أيضًا حوالي (15%) من قيمته بسب هذا الانقسام، وفي الوقت الحالي في (12) أغسطس بلغ سعر الصرف (529) ريال للدولار في صنعاء مقابل (1417) ريال للدولار في عدن (استعار العملات، أغسطس).

يشكل عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي تحديات كبيرة ومشاكل كبيرة على القطاع الخاص حيث يؤثر تفاقم عجز الموازنة العامة وتدني النفقات العامة وتوقف صرف المرتبات في كثير من المحافظات على مستويات الدخل والطلب على منتجات القطاع الخاص، وتدهور القوة الشرائية للريال وزيادة معدل التضخم وارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على العملة الأجنبية، وتولد معوقات أمام القطاع الخاص تتعلق بالتمويل والبنوك والمصارف. ومشكلة السيولة النقدية، في مشكلة المديونية (الدين الداخلي) التي على شكل أذون خزانة وطباعة النقود، واختلال سياسات الصرف (لتعدد السلطات).

- انقسام المؤسسات الاقتصادية وتعارض/ تعطل السياسات واتساع نشاط الصرافين غير الرسمي على حساب البنوك، بالإضافة إلى القيود على نقل السيولة داخليًا وخارجيًا.
- ارتفاع المخاطر وتكاليف النقل والتأمين على الشحنات الواردة للموانئ اليمنية وهذا يعني زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة الارتفاع في تكاليف النقل والتأمين وبالتالي ارتفاع سعر الصرف، مما عكس آثارًا اقتصادية شديدة كست بظلالها على الوضع المعيشي للمواطن اليمني نتيجة لحدوث زيادة فورية في أسعار السلع الأساسية المستوردة والوقود؛ مما يؤثر سلبًا على الوضع المعيشي للمواطنين، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات في تغطية احتياجات السوق المحلي من تلك السلع.
- ارتفاع سعر صرف الدولار نتيجة للمضاربة في سوق الصرافة، وتقييد الواردات وزيادة رسوم التأمين على البواخر الناقلة وتأخرها أسابيع وأشهر حتى يؤذن لها بالدخول.
- عوائق النقل الداخلي والازدواج الجمركي وضعف الرقابة على الأسعار المحلية، مما دفع بالمزيد من السكان إلى دائرة الفاقة والحرمان.
- عدم وجود مؤسسات تمويل لمشاريع القطاع الخاص وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية، وصعوبة فتح الاعتمادات عبر البنك المركزي وعبر البنوك التجارية (قفلة، 2020).

(1) البنك الدولي، (2019)، مذكرة المشاركة القُطْرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين (2020-2021)، 11 أبريل (2019).

- **تحديات التجارة الخارجية:** تدهور القطاع الخارجي نتيجة للظروف غير المواتية التي يمر بها اليمن بصورة عامة ويرجع ذلك التدهور في الصادرات إلى تدهور الصادرات النفطية وإلى الخسائر المادية التي لحقت بالبنية التحتية والتي أدت إلى انخفاض قيمة الصادرات بشكل عام، وانخفاض قيمة الصادرات النفطية بشكل خاص بنسبة وصلت بالسالب إلى (27.1%) في المتوسط خلال الفترة (2015-2020)، فبعد تراجع نمو الصادرات النفطية خلال الفترة (2013-2015) بنسبة بلغت في المتوسط سالب (59%) تقريبًا عاودت تحقيق معدلات نمو موجبة استقرت عند (10.3%) عام (2019)، بينما تراجعت عام (2020) إلى نحو سالب (-27.1%).

وتأتي هذه التطورات كانعكاس لتوقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع النفط والغاز الذي يعد المصدر الرئيسي للصادرات اليمنية، كما كانت صادرات النفط والغاز أهم روافد العملة الصعبة اللازمة لتغذية الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي وتمويل الواردات السلعية ودعم استقرار سعر الصرف، حيث تراجعت نسبة الصادرات النفطية من (89.6%) عام (2012) إلى (55.8%) عام (2014) ثم إلى (0.2%) عام (2015) ثم عاودت الارتفاع لتتراوح بين (67.6%-63.1%) عامي (2019-2020) على التوالي إلى إجمالي الصادرات مما يؤثر على تحديات كبيرة أمام القطاع الخاص من أبرزها:

- توقف تصدير النفط وصعوبة تصدير المنتجات الزراعية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي لارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج وارتفاع تكاليف الاستيراد.
- توقف جزء كبير من الواردات التي كانت تصل عبر ميناء الحديدة، وتوقف مطار صنعاء الدولي.

- **تحديات بيئة الأعمال:** يرتبط نشاط القطاع الخاص – المحلي والأجنبي – واستثماراته بصورة أساسية بطبيعة ومستوى الأوضاع والعوامل التي تشكل في مجملها ما يعرف ببيئة أداء الأعمال من ناحية ومناخ الاستثمار من ناحية أخرى، ولذلك فأن تشخيص الوضع الراهن لطبيعة ومستوى هذه الأوضاع والعوامل وفقًا للمؤشرات الدولية من ناحية ورؤية القطاع الخاص اليمني من ناحية أخرى يشكل الخطوة الضرورية واللازمة لتحديد الإجراءات المطلوبة لحفز وتوسيع أنشطة القطاع الخاص الاقتصاد والتنموية وزيادة استثماراته.

يقيّم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اللوائح التنظيمية أو القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية والاستثمارية ومستوى سهولة ممارستها بمقياس يتراوح من (1) إلى (190) حيث يمثل الرقم (1) الدولة ذات الأداء الأفضل بينما يمثل الرقم (190) الدولة ذات الأداء الأسوأ، بغرض تقييم بيئة أداء الأعمال في (10) مجالات رئيسة، وقد نفذت العديد من الإصلاحات على مستوى دول العالم حيث قامت (115) دولة من أصل (190) بتنفيذ (294) إصلاحًا تنظيميًا لأنشطة الأعمال وفقًا لتقرير (2020)، وقد احتلت اليمن الترتيب (187) على المستوى العالمي في تقرير بيئة أداء الأعمال (2020).

وتراجع اليمن المستمر في مؤشر بيئة أداء الأعمال خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث تراجعت اليمن من المرتبة (129) عالميًا عام (2012) إلى المرتبة (187) عالميًا عام (2020)، ويعود التراجع المستمر في وضع اليمن في هذا التقرير إلى ظروف الصراع والحرب والتي من نتائجها وآثارها السلبية:

1- انقطاع خدمات الكهرباء العمومية عن قطاع الأعمال وعن كافة المستهلكين وتأثيره السلبي على مناخ الأعمال.

2- القيود على حركة الاستيراد والتجارة وما لذلك من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد.

3- انقسام المؤسسات الحكومية وخاصة المالية والاقتصادية، وبالتالي توقف مسيرة الإصلاحات الاقتصادية.

2-التحديات والصعوبات الداخلية التي تواجه القطاع الخاص:

تمثل التحديات الداخلية التحديات التي تحت سيطرة القطاع الخاص نفسه بما في هيكلة القطاع الخاص ومكوناته وغياب استراتيجية لتطوير القطاع الخاص نفسه، وبالتوازي، مع الإصلاحات الإدارية الشاملة في الجمهورية اليمنية سيحتاج القطاع الخاص إلى أن يحسن من تنظيم نفسه والقيام بدور استباقي، لتحمل مسؤولية إدارة بعض المكونات الرئيسية الاستراتيجية.

وتتعلق هذه التحديات والصعوبات بالمشاكل والتحديات التي يعاني منها بنيان وهيكل القطاع في اليمن أبرزها ما يلي:

أ- ضعف وهشاشة بنيان القطاع الخاص ويتضح ذلك الضعف بالقطاع الخاص نفسه ومنها:

- انقسام منظمات القطاع الخاص وغياب آليات التنسيق بينها ومحاولة كل منظمة فرض هيمنتها وسيطرتها على التجمعات الأخرى ويفترض أن تتسم العلاقة فيما بينها بروح التعاون والتنسيق والوضوح والشفافية.
- تركز جل أنشطه القطاع الخاص على الجوانب الربحية غير المنتجة اقتصاديًا واجتماعيًا، والتي تقوم على تجميع ثروات كبيرة من أنشطة ريعية غير منتجة وهو أمرًا معيقًا للقطاع الخاص نفسه.

ب- ضعف هيكل القطاع الخاص ويتضح ذلك من الخصائص التالية:

- سيادة نمط الشركات العائلية مما يؤدي إلى تركز الخسائر على فئة العائلات الرأسمالية وليس توزيعها على نطاق واسع من السكان.
- غلبة المنشآت الصغيرة على هيكل المنشآت الخاصة حيث تمثل 95 % من إجمالي منشآت القطاع الصناعي ما يجعلها أقل مرونة في مواجهة الأزمات.
- غياب رؤية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص متوافق عليها.
- غياب الالتزامات المشتركة لتعزيز وتطوير الشراكة.

3-التحديات المستقبلية التي تواجه القطاع الخاص:

تشمل مشاركة القطاع الخاص في مواجهتها بما في ذلك تحديات إعادة الأعمار وتحديات التنمية المستدامة وتحديات التغيرات المناخية.

توضح التجربة العملية لكثير من الدول التي سبقت اليمن بأن سياسات القطاع الخاص وتوجهاته الاستثمارية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الدور الذي تقوم به الدولة وبطبيعة التوجهات العامة للسياسات والقرارات التي تتخذ، والإجراءات والتدابير التي تنفذ، وتساهم بخلق بيئة ملائمة ودائمة لأنشطة القطاع الخاص ومحفزة لاستثماراته، أو بيئة معيقة ومحبطة، وفي بعض الأحيان بيئة طاردة، ولذلك فإن مستقبل دور القطاع الخاص وتوسيع مشاركته في النشاط الاقتصادي ومساهمته في عملية التنمية والاقتصادية في اليمن يواجه العديد من التحديات المستقبلية ومنها:

أ- تحديات إعادة الإعمار وبناء التنمية في اليمن: يواجه القطاع الخاص اليمني تحديات تشمل مدى قدرته على المشاركة الفعالة في تنفيذ وادارة المشروعات الاستراتيجية في عملية إعادة إعمار، ومن أبرزها: محدودية الثقة لدى مؤسسات القطاع الخاص بالسياسات الحكومية تجاهها، تحديات الاستقرار السياسي والأمني وتحديات التمويل ومحدودية رؤوس الأموال، إعادة تأهيل قطاع المقاولات الوطنية، ضعف رؤية القطاع الخاص في إعادة الإعمار حيث يرى القطاع الخاص أن جانب السياسات العامة والخطط الاستراتيجية ذات العلاقة بإعادة الإعمار هي المجالات الأكثر أولوية لمؤسسات ومنظمات القطاع الخاص، واصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (نادي الأعمال، بدون تاريخ)

ب- تحديات التنمية المستدامة: وهي تحديات مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص على المشاركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 خاصة المتعلقة بالتعليم – الصحة – الامن الغذائي- النمو والعمل اللائق ومواجهة التغيرات المناخية.

ج- تحديات مواكبة التطورات العالمية: تطوير الشمول المالي والتطوير الرقمي

د- تحديات انشاء سوق للأوراق المالية في اليمن: إقامة سوق للأوراق المالية في اليمن تعمل بكفاءة مطلبًا أساسيًا في إطار الإصلاحات الإدارية الشاملة وتحقيق الاستثمار والتنمية والتنوع الاقتصادي، ويتطلب ذلك قيام قطاع خاص له قدرة تنافسية عالية، وموارد رأسمالية ونطاق واسع، متطلبات دور القطاع الخاص في تعزيز مجالات الاندماج بين الشركات.

هـ- تحديات بطء مسار التسوية السياسية: يرفع التشاؤم بمستقبل التنمية ويضعف الثقة.

وبالرغم من تلك التحديات التي تواجه القطاع الخاص إلا أنه لا يزال يسهم في عملية التنمية، ولهذا وبمعيار أداء للحكومة الرشيدة، وفي إطار الإصلاحات الإدارية الشاملة مستقبلًا ينبغي العمل على إعداد وتنفيذ استراتيجية لتطوير القطاع الخاص في اليمن، بحيث تعتمد هذه الاستراتيجية لتطوير القطاع الخاص على الهيكلية المؤسسية القائمة، والتركيز على تعزيز مجالات التنسيق والاتساق والتضامن والتشاور بين مكونات القطاع الخاص بما يسهم في رفع قدرة القطاع الخاص على إدارة الاقتصاد والتنمية في اليمن، وتعزيز مجالات التنسيق ما بين الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمستثمرين والقطاع الخاص.

خامسًا: رؤية مستقبلية لتطوير وتعزيز دور القطاع الخاص في اليمن

توضح التجربة العملية لكثير من الدول التي سبقت اليمن بأن سياسات القطاع الخاص وتوجهاته الاستثمارية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الإصلاح الإداري الشامل والدور الذي تقوم به الدولة وبطبيعة التوجهات العامة للسياسات والقرارات التي تتخذ، والإجراءات والتدابير التي تنفذ، وبحيث تساهم في مجملها إما بخلق بيئة ملائمة ودائمة لأنشطة القطاع الخاص ومحفزة لاستثماراته، ولذلك فإن مستقبل دور القطاع الخاص وتوسيع مشاركته في النشاط الاقتصادي ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وتعزيز دوره في رؤية مستقبلية للإصلاح الإداري الشامل في الجمهورية اليمنية.

وبناء على التحليل الوارد في الأقسام السابقة للدراسة يتناول هذه القسم رؤية مستقبلية للقطاع الخاص وتوصيات السياسات.

1- **دور القطاع الخاص في المرونة الاجتماعية والاقتصادية والتعافي (رؤية مستقبلية):** مما سبق يمكن القول إن دور وتجربة القطاع الخاص اليمني في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد تعاظمت في الوقت الحاضر مما يعني أهمية وضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن رؤية شاملة للإصلاح الإداري.

وضمن هذا السياق تتضمن الاستراتيجية المستقبلية لتطوير القطاع الخاص في اليمن رؤية لسياسة التنوع الاقتصادي والتدخلات البرامجية لأجل القطاع الخاص ومن قبله والتي تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتطلعات التنمية البشرية، والسلام والاستقرار في اليمن، وستخدم أيضًا غرض إعادة ترتيب وضع اليمن بين الاقتصادات الإقليمية الرائدة والتكامل الفعال في سلاسل القيم العالمية التي تسهم في تعزيز صورة البلاد ومستوى تصنيفها في الأسواق والاستفادة من الميزة التي توفرها مواردها الطبيعية في تحقيق النمو والديمقراطية والازدهار المشترك على المدى الطويل.

- **الرؤية المستقبلية لتعزيز المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص:** انطلاقًا من أن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل الأطراف الفاعلة في المجتمع، ينبغي الانتقال من الصيغة الحالية الطوعية والاختيارية والانتقائية للمسئولية الاجتماعية إلى صيغة ملزمة، ضمن آلية عمل متكاملة تشمل كافة الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والرقابية.

ومن أجل زيادة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص فإنه من الأهمية إزالة كافة العوائق التي تحول دون قيام القطاع الخاص بدوره المنشود، كما يمكن تعزيز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص من خلال:

- إن تقدم الدولة حزمة من السياسات التحفيزية تمنحها لمؤسسات الأعمال الملتزمة بالمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية المجتمعية بمختلف جوانبها، وفقًا لضوابط محددة قانونًا... وذلك بتحفيز القطاع الخاص على الالتزام بمسؤوليته الاجتماعية من خلال حوافز ضريبية، تعاقدات حكومية، حوافز معنوية تحفيز التنافس بين القطاع الخاص على المبادرة والمساهمة في التنمية الاجتماعية، وفي حماية البيئة وحماية العاملين والمستهلكين وأصحاب المصلحة، وعلى إنشاء صناديق الدعم الاجتماعي.
- القيام بحملات توعية وتثقيف للقطاع الخاص وتعريفه بجوانب وثقافة المسؤولية الاجتماعية المفترض اضطلاعه بها، من حيث أهمية التزامه ببرامج عمل وسياسات واضحة ومباشرة تجاه مسؤولياته الاجتماعية، وفقًا للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان وللاحتياجات الاجتماعية.
- اضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، بإنشاء كيانات قانونية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، كإحدى آليات ممارسة المسؤولية الاجتماعية تخصص لها ميزانيات محددة، وربطها بخطط واستراتيجيات التنمية الحكومية، وفقًا للأولويات المحددة، والابتعاد عن الانتقائية.
- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لإنشاء المزيد من مؤسسات التعليم في كافة المراحل وعلى القطاع الخاص الاستفادة من المؤسسات التعليمية المناظرة له في الخارج عن طريق إيجاد اتفاقيات تعاون مشترك معها.

- اتجاه القطاع الخاص في الجانب التعليمي إلى المجالات التي لم يستطع القطاع العام أن يلبيها وخاصة التعليم الفني الذي يحتاج إليه القطاع الخاص، حيث أن (70%) من الناتج المحلي الإجمالي يتولد داخل القطاع الخاص، ومن ثم على القطاع الخاص أن يعي تلك الحقيقة ويعمل على إيجاد اليد العاملة الماهرة التي تلبي احتياجاته وتطلعاته المستقبلية.
- تنفيذ المزيد من الاستثمارات في القطاع الصحي سواءً من خلال إنشاء المؤسسات الصحية العلاجية كالمستشفيات أو المؤسسات التعليمية كالكليات الطبية والمعاهد الصحية والاستفادة من المؤسسات المناظرة لها في الخارج، فضلًا عن تشجيع التعليم في المجال الطبي وبالذات في التعليم العالي.
- أهمية استشعار القطاع الخاص المسئولية الاجتماعية نحو أفراد المجتمع، فضلًا عن تنظيم الدور الاجتماعي للقطاع الخاص بما يعكس حقيقة جوهر الشراكة الاجتماعية للقطاع الخاص.
- رفع مستوى شراكه القطاع الخاص مع الحكومة في مجال محاربة الفقر والبطالة، حيث أن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه اليمن ينعكس على وضع القطاع الخاص وعلى الفرص المتاحة أمامه.
- إزالة كافة العراقيل أمام القطاع الخاص، ووضع حوافز تشجيعية خاصة فيما يتعلق بالبيئة المحيطة للاستثمار، مثل النظام الضريبي، والنظام القضائي والأمني وقد أثبتت التجارب الدولية أن أكثر الدول نجاحًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي تلك الدول التي حفزت القطاع الخاص على الاستثمار وتحمل أعباء التنمية.
- اعتماد نهج متكامل للتنمية يعزز الترابط بين أهداف التنمية المستدامة مع سياسات وبرامج تنفيذها، كذلك التأكيد على أولويات التنمية المستدامة 2030.

2- رؤية مستقبلية لرفع كفاءة وفاعلية القطاع الخاص في التعافي والاستقرار الاقتصادي وإعادة الإعمار:

نظرًا للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الخاص في مرحلة التعافي والانتقال إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصًا وأن هناك الكثير من الفرص والإمكانيات لرفع كفاءة وفاعلية أداء القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي فإن المرحلة القادمة تتطلب الآتي:

- التوجهات المستقبلية في الزراعة والاسماك وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في اليمن.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة بشكل عام وبشكل خاص في زراعة القمح والحبوب، بما يلبي احتياجات المستهلكين.
- على الحكومة والقطاع الخاص تقديم الدعمٍ للجمعيات الزراعية والمزارعين وبالأخص في جوانب التمويل، وإدخال الأساليب الزراعة الحديثة، والتدريب، والبحوث، وتوفير المعدات الزراعية المطوَّرة حديثًا أو إنتاجها محليًا.
- دعم المزارعين من خلال إمدادهم بالبذور المحسنة والمخصبات يجب أن يحتل أولوية لزيادة الإنتاج الزراعي.
- تعزيز الاستثمار في الزراعة، على مستوى القطاعين العام والخاص، وتحسين البنية التحتية الريفية، والسماح لصغار المزارعين بالاستفادة من فرص السوق، لضمان تحقيق تنمية زراعية مستدامة.
- التوجّه بسرعة إلى اعتماد نظمٍ زراعية أعلى قدرةً على الاستدامة وزيادة الإنتاجية من أجل تلبية الاحتياجات السكانية المتزايدة والاستجابة للتغيُّرات المناخية.
- دعم مشروعات الإنتاج السمكي، وتوفير الآلات والمعدات وتنمية الكوادر البشرية في مجالات الإنتاج السمكي.

التوجهات المستقبلية في القطاع الصناعي:

أ- تحسين البنية التحتية لمساهمة القطاع الخاص في تبني استثمارات حيوية في جانب البني التحتية.

ب- تبني جهود مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان إنشاء سوق فعالة وليست شكلية للأوراق المالية في اليمن لتعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات.

ج- تشجيع التوجه نحو إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة نظرًا لما تمثله هذه المشاريع من وفورات إنتاجية كبيرة على جانب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة العلاقات التشابكية داخل القطاع الصناعي وبينه وبين باقي القطاعات الاقتصادية.

د- التركيز على مفهوم الجودة والتميز نظرًا لما تمثله المرحلة المقبلة من تحديات تتمثل في العولمة والتكتلات الاقتصادية والتكامل الإنتاجي الأمر الذي أدى إلى إحلال شعار المقدرة على المنافسة بدلًا من الميزة النسبية.

هـ- محاربة التهريب والغش التجاري والإغراق نظرًا لما تلحق بالاقتصاد الوطني من أضرار وتشوه هيكل الأسعار وبالتالي عكس خريطة استثمارية غير ملائمة وخلق بيئة طاردة للاستثمار.

و- التوجهات المستقبلية في إعادة الإعمار: إن عملية إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي تتطلب تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وفتح المجال أمامه للاستثمار في القطاعات الواعدة، مثل الطاقة الكهربائية والموانئ والمطارات والاتصالات وغيرها، وهذا يحتاج إلى توفر شروط مسبقة وضرورية لتهيئة البيئة المحفّزة للقطاع الخاص والحاضنة للاستثمار الوطني والأجنبي، ولتحقيق ذلك بتطلب استقرار السياسي وأمني، والتنفيذ الفعال للقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار وكذا وجود جهاز تمويل مالي ومصرفي فعّال؛ إضافة إلى سلامة أداء أجهزة النظام القضائي والمحاكم، وتوفر البنية التحتية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، وبناء قدرات الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها لرفد سوق العمل، وكذا تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، وتبسيط للإجراءات الإدارية، وسلامة أداء الأجهزة الأمنية لتنفيذ القانون وحماية المستثمر المحلي والأجنبي.

3- **أسس ومنطلقات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص (رؤية مستقبلية):** إقامة شراكة حقيقة وإيجابية مع القطاع الخاص يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات الضرورية، من بينها توفير إطار مؤسسي ينظم العلاقة، ويحدّد أسس التعاون والتكامل بين الطرفين، يأتي في مقدمتها ما يلي:

- أن تتسم رؤية الدولة تجاه القطاع الخاص وخيارها الاقتصادي بالوضوح والشفافية وعلى كافة المستويات الحكومية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء آلية مؤسسية قانونية تنظم عملية التشاور والتنسيق والتخطيط بين الطرفين، يتم من خلالها إشراك القطاع الخاص في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
- تحديد مهام القطاع الخاص في قيادة النشاط والتنمية الاقتصادية، والمساهمة في توفير الخدمات الأساسية، إلى جانب تحمل مسئوليته الاجتماعية بكافة أبعادها: الإدارية والتنظيمية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وكذلك التزام القطاع الخاص بتعزيز البناء المؤسسي لمنظماته وتوسيع قاعدة العضوية وتعميق ثقافة المشاركة والممارسة الديمقراطية داخلها.

- وضع إطار قانوني وتنظيمي يعمل على زيادة أنشطة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنى التحتية والسلع العامة وفق الأساليب والطرق الحديثة، مثل الـ BOOT وغيرها.
- تعزيز نشر وإعلان المعلومات الاقتصادية والمالية السليمة والدقيقة عن مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.
- الاستفادة من التقارير والدراسات والمؤشرات والمسوح الدولية والإقليمية والمحلية من خلال ترجمة نتائجها وتوصياتها في الواقع العملي إلى إجراءات وتدابير يتم تنفيذها أولًا بأول على أرض الواقع.
- وضع خطة عاجلة لاصطلاح مؤسسات الدولة وتسهيل أنشطة القطاع الخاص واستثماراته.
- العمل على تحقيق الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية واللوائح التنظيمية.
- إعداد استراتيجية لتنمية وتطوير القطاع الخاص بوضوح الرؤية لكيفية تطوير وتنمية القطاع الخاص وبالذات في القطاعات الواعدة مثل الصناعة، الأسماك، السياحة، المصارف والتأمين.

الخاتمة:

مما سبق عرضه يتبين أن القطاع الخاص سوف يلعب دورًا مهمًا خلال السنوات القادمة في العديد من الدول النامية، وذلك لما يمثله من دور أساسي في عملية الاقتصاد والتنمية، وتحسين النشاط الاقتصادي وديمومته، وقد تمظهر ذلك من خلال ما قامت به العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاتجاه السائد في وقتنا الحاضر وهو محاولة منها من زيادة الدور الذي يضلع به القطاع الخاص في توجيه الموارد وتقليل الدور التي تقوم به الحكومة، ويرجع هذا الاعتقاد بان القطاع الخاص أصبح أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو وعملية التنمية في مختلف المجتمعات، واليمن من ضمن تلك الدول التي بدأت تولي هذا القطاع وتوكل إليه من القيام بدوره التنموي وتحمل مسؤوليته الاجتماعية.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم تحليله حول الوضع الراهن للقطاع الخاص، وتجربة القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية برزت عدة نتائج من أهمها:

- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث يمثل (68.8%) من حجم الاقتصاد الوطني عام (2021)، يتطلب سياسات اقتصادية داعمة لتعزيز دور القطاع في الاقتصاد الوطني.
- تبين أن نسبة العاملين في القطاع غير المنظم بلغت (81%) من السكان العاملين.
- تبين أن هناك ضعفًا وهشاشة في بنيان وهيكلية القطاع الخاص في اليمن.
- تبين اعتماد التشغيل في القطاع الخاص غير المنظم على القرابة أو العلاقات الشخصية بدرجة أكبر من الترتيبات التعاقدية مع العمال والتي تتضمن ضمانات رسمية كحقوق التقاعد والتأمينات وغيرها من حقوق العمال.
- تحديات الحكومة الإلكترونية والشمول المالي الرقمي يعكس الحاجة الملحة إلى تمكين القطاع الخاص من أداء دوره ويعزز تنمية اقتصادية شاملة، تخفف من حدّة الفوارق بين الأرياف والمدن، وخلق فرص عمل منتجة للشباب.

- تبين بأن هناك توجه من قبل الحكومة بالبدء باستخدام الحكومة الإلكترونية والرقمية في بعض الوزارات والجهات مما ساعد في تسهيل بعض الإجراءات والتخفيف من الصعوبات أمام القطاع الخاص.
- أظهر التحليل لتجارب عربية بين القطاعين العام والخاص ممارسات جيدة ودورس يمكن الاستفادة منها في اليمن.
- مؤشرات التنافسية أشارت إلى الحاجة والأهمية القصوى التي ينبغي أن تركز عليها الإصلاحات الشاملة في الجمهورية اليمنية لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية ودفعه في عجلة التنمية الاقتصادية (الانتعاش والنمو) المؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقرار والتوازن.
- أظهرت نتائج تحليل تجربة دور القطاع الخاص في التنمية في اليمن أن القطاع الخاص القطاع الخاص يساهم بفعالية في التنويع الاقتصادي للأنشطة الإنتاجية والصناعية والخدمية والاستثمار وتشغيل القوى العاملة.
- أظهرت تجربة القطاع الخاص في المسئولية الاجتماعية والأعمال الإنسانية مشاركة واسعة للقطاع الخاص.
- أظهرت النتائج أنه على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام، إلا أن الإجراءات والسياسات ما زالت متواضعة ومحدودة.
- أن القطاع الخاص في اليمن أثر بشكل مباشر في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية من خلال القيمة المضافة وصادرات القطاع الخاص، وكذا في عدد العاملين به.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص باتت ضرورية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ولكن مسار تطور وتقدم مجالات الشراكة ضعيفة وبطيئة.
- هروب أصحاب رؤوس الأموال نتيجة لما فرضته عليهم ظروف الحرب دفعهم إلى إخراج أموالهم من داخل اليمن.
- تبين سيادة نمط الشركات العائلية مما أدى إلى تركز الخسائر على فئة العائلات الرأسمالية وليس توزيعها كأسهم على نطاق واسع من السكان.

توصيات الدراسة:

خرج هذا البحث بعدد من التوصيات من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية القطاع الخاص في عملية التنمية خلال الفترة القادمة، ومن أهم هذه التوصيات:

- تطوير آلية فعالة لإدارة سياسات اقتصادية تدعم تحقيق نمو اقتصادي مرتفع والتحول نحو اقتصاد متنوع له القدرة التنافسية في بيئة داعمة لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.
- العمل على إصلاحات إدارية شاملة تعمل على تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم الذي يستلزم حلولًا وتدخلات لتسهيل الانتقال إلى التنمية المؤدية إلى نمو الاقتصاد، وخفض البطالة في اليمن، من خلال تنظيم القطاع غير المنظم وتطوير كونه مؤهلًا لاستقطاب الفائض من العمالة غير الماهرة والتي لا تتمتع بأية حماية.
- تطوير الحكومة الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي الرقمي كركيزة أساسية لتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص وتسهيل وصول القطاع الخاص للخدمات المالية.
- توفير التمويلات اللازمة والميسرة لإقامة المشاريع الاستثمارية للشباب سواء من خلال التمويلات المحلية أو بالتوجه لاعتماد تمويلات من مصادر خارجية للدفع بمشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

- إنشاء جهة معينة تتبع رئاسة الوزراء تستقبل كافة الشكاوى وتعمل على حلها بسرعة حتى لا يتحمل المستثمر المحلي أو الأجنبي أي معاناة في المعاملات الروتينية التي تنفر القطاع الخاص المحلي والأجنبي من القيام بمشاريع تنموية في اليمن.
- تشجيع القطاع الخاص من زيادة صادراته إلى الخارج من خلال إعفاءه من بعض الضرائب والرسوم الجمركية.
- تقليص الواردات من السلع المنتجة محليًا ورفع الرسوم الجمركية على السلع التي يتوفر لها بديل محليًا.
- تنظيم وتطوير سوق العمل وتوفير مراكز التأهيل والتدريب لمساعدة الشباب في التكيف مع الظروف المتغيرة وتكثيف التدريب على المهن وأنماط العمل الجديدة وتسهيل الانتقال إليها والتكيف مع الهيكلية الجديدة لسوق العمل، واتخاذ الاتجاه المهني الذي يتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم الإنتاجية.
- تفعيل عمل الحكومة الإلكترونية في مختلف المجالات والمعاملات الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية لما لذلك من أهمية في تسهيل الإجراءات للمستثمرين، وكذا تطوير الشمول المالي والتطوير الرقمي.
- تشجيع ودعم القطاع الخاص على التحول من الشركات العائلية إلى شركات مساهمة لتحقيق التنمية في اليمن.
- إقامة سوق للأوراق المالية في اليمن تعمل بكفاءة مطلبًا أساسيًا في إطار الإصلاحات الإدارية الشاملة من أجل تحقيق الاستثمار ومن ثم التنمية والتنوع الاقتصادي.

المراجع:

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية. رؤية القطاع الخاص لإعادة الإعمار في اليمن. صنعاء، (بدون تاريخ).

أسعار العملات في اليمن. 12 أغسطس (2023). متاح على الموقع:
https://www.almontasaf.net/rate.html

الاسكوا، الجمهورية اليمنية. أولويات التنمية المستدامة لما بعد (2015)، تقييمات وطنية للتنمية المستدامة الجمهورية اليمنية في إطار إعداد التقرير العربي حول التنمية المستدامة، (2015).

الأمم المتحدة. مسح الحكومة الإلكترونية (2020).

الأمم المتحدة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك، نيويورك وجنيف، (2016).

أندرو ستون ولينا طارق بدوي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وسريعة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تعليم، تدريب، اعتماد وتنافس. سلسلة ملاحظات سريعة للمعلومات والتعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سبتمبر (2011)، رقم43.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛ لتشخيص القُطري لمصر. تحديات وفرص الاستثمار الخاص، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، (2022).

البنك الدولي؛ مذكرة المشاركة القُطْرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين (2020-2021)، 11 أبريل (2019).

البنك الدولي؛ تقرير تقييم مناخ الاستثمار في اليمن، البنك الدولي، (2011).

البنك الدولي: تقرير الصراعات والأمن والتنمية، البنك الدولي، (2011).

تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن، مارس (2022). متاح على الموقع الإلكتروني:
https://devchampions.org/ar/publications/white_papers/Electronic_Money_and_Payment_Systems_in_Yemen/

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متاح في الموقع الإلكتروني
https://arabic.doingbusiness.org/ar/doingbusiness

الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية (2021).

زياد الحايك؛ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين النظرية والتطبيق في الواقع اللبناني، ورقة بحثية مقدمة لبحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي (22) و(23) سبتمبر (2011)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يناير (2013م).

زينة عبال؛ نظرة عامة على القطاع الخاص في الدول العربية، شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية (annd)، بيروت (2021).

صندوق النقد العربي، (2023)، تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السادس، فبراير (2023).

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، الاقتصاد الرقمي ودعم دورة في التنمية العربية (2020).

طه أحمد الفسيل؛ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص من أجل التنمية، صنعاء، (23) يناير (2009م).

عادل عزت محمد عيد. المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، 11(2)، (1440هـ/2019م).

عامر ذياب. تجربة الكويت والخليج العربي، ورقة بحثية مقدمة لبحوث ومناقشات الدورة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي (22) و(23) سبتمبر (2011)، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، بيروت، يناير (2013م)، 139-145.

عباس الفياض. قضايا اقتصاديه معاصره، الإصلاحات في البلدان النامية، (2011).

علي العزكي. المنظمات الاغاثية الدولية والقطاع الخاص اليمني. الحاجة إلى التنسيق في الاستجابة الإنسانية للأزمة، *مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية*، (العدد 16)، (2018).

اللقاء التشاوري مع القطاع الخاص بالمكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية بتاريخ (2020/10/7م) بحضور ممثلين عن الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، وقيادات غرفتي تجارة وصناعة أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء.

محمد أحمد الأفندي. مناخ الاستثمار في اليمن واثرة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي، تقييم تجربة خمسة عشر سنة (1990-2005).

محمد محمد قفلة. تحليل الوضع الراهن من وجهة نظر القطاع الخاص. مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، (2020).

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي. الأوراق النقدية الجديدة ومحدودية توافر ديسمبر (2020)، ص3، pdf.

مركز دبي لبحوث السياسات العامة؛ تقرير دور القطاع الخاص في اقتصاد ما بعد الحرب في اليمن، (2017).

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، اتحاد الغرف العربية، (7/ يوليو 2023). متاح على الموقع الإلكتروني: https://uac-org.org/ar/Activities/details/4946

المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية، (2021). الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات.

نادي الأعمال اليمني؛ رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار، نادي الأعمال اليمني، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي. (د. ت).

نادي الأعمال اليمني؛ التقرير الاقتصادي (2010)، نادي الأعمال اليمني. صنعاء، (2010).

نبيل الطيري، دور القطاع الخاص ومساهمته الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، المرصد الاقتصادي للدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بأمانه العاصمة، يوليو (2018).

نبيل محمد الطيري، استراتيجية التحول الرقمي في اليمن: الأهمية – التحديات – الفرص المتاحة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للتحول الرقمي في اليمن. صنعاء – أكتوبر (2022).

نبيل محمد الطيري، صناعة تقنية المعلومات والاتصالات في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للاتصالات في جامعة الرازي، صنعاء (1443هـ-2021م).

هاجر السعدي، وآخرون. تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عُمان. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، 11(1)، 21-42، شباط (2022).

وائل الاعرج؛ التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والعام والبلديات. المجلة العربية للنشر العلمي، العدد اثنان وأربعون، نيسان (2022).

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، التحول الرقمي، جريدة الاتصالات، (نوفمبر/ تشرين الثاني/ 2021)، ع1، السنة الثالثة.

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الجيل الرابع والجيل الخامس، (2022/8/29). متاح على الموقع الالكتروني: https://mtit.gov.ye/strategies_info.aspx?NID=4

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي السنوي، (2008).

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص، (2014).

وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ التقرير الاقتصادي والاجتماعي، (2020)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومنظمة اليونيسف، صنعاء، (2020).

وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ تقرير مسح بيئة الأعمال المحلية (2009)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الاتحاد العام للغرف التجارية، مؤسسة التعاون الفني الألمانية/ مشروع تطوير القطاع الخاص، (18/ ديسمبر/ 2009).

وزارة التخطيط والتنمية؛ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في اليمن (2003-2005). صنعاء، (2003).

وزارة التخطيط والتنمية؛ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996–2000)، صنعاء، (1996).

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل؛ قرار بشأن قياس العمالة في القطاع غير الرسمي والذي تبناه المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات سوق العمل، مسح القوى العاملة (2013–2014)، منظمة العمل الدولية، جنيف، (1993).

وزارة الصناعة والتجارة؛ قانون رقم (28) لسنة (2003م) بشأن الغرف التجارية الصناعية واتحادها العام.

يحي صالح محسن ومحمد المقطري. (2021). القطاع الخاص اليمني، بين المسؤولية الاجتماعية وإمكانية المساءلة. شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية. بيروت، لبنان.

يحي صالح محسن ومحمد المقطري. القطاع الخاص اليمني، بين المسؤولية الاجتماعية وإمكانية المساءلة. شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية. بيروت، لبنان، (2021).

UNE-Government,https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/UNeGovDD-Framework

Sebastien De Rosbo, Yemen - Telecoms, Mobile and Broadband - Statistics and Analyses, 17 Aug (2021). https://www.budde.com.au/Research/Yemen-Telecoms-Mobile-and-Broadband-Statistics-and-Analyses?r=51

Strategies for Enhancing Financial Inclusion in The Arab Countries - A Study of Some Arab Experiences -. Revue Algérienne d'Economie et gestion 15(01), (2021).

World Bank Group, Aiding the digital revolution in global financial inclusion. JULY 12, (2022).

https://blogs.worldbank.org/voices/aiding-digital-revolution-global-financial-inclusion